

نحو قانون لحماية الأسرة الفلسطينية من العنف



في المجتمع الفلسطيني، كما في المجتمعات الأخرى، العديد من الظواهر والممارسات المثيرة للجدل، فالبعض يسعى إلى إخفائها، ويتمسكون بالحفاظ على الأوضاع القائمة كما هي، ويرفضون ويقاومون التغيير حتى وان كان نحو الأفضل. ظاهرة العنف الأسري، تعتبر واحدة من تلك الظواهر، التي يحاول المجتمع التستر عليها وإخفائها، بل وحتى إنكار وجودها، وبالتالي تجنب مواجهتها ومعالجتها، تحت يافطة اعتبارها مشكلة أسرية خاصة وحساسة لا يجوز التدخل فيها. وتُغلف هذه الظاهرة في مجتمعنا بالصمت، وتوضع العديد من الخطوط الحمراء، حول أي نقاش عام لها، الأمر الذي يعزز في محصلته التوجه السائد في المجتمع نحو إنكار وجود ظاهرة العنف الذي يمارس داخل الأسرة، كمشكلة تحتاج إلى تدخل وعلاج.

ويعتبر العنف، بكل أشكاله، الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي والسياسي، امتهاً لكرامة الفرد، ويقف عائقاً أمام تمتعه بحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية، ولهذا فقد تم تناوله في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

تواجه جهود المؤسسات النسوية والحقوقية، في التعامل مع قضايا العنف الأسري، وتقديم المساعدة لضحاياه، عقبة أساسية تعيق، وأحياناً تحبط، التدخل فيها. بسبب الثقافة المجتمعية السائدة، لذا فإن الحد من ظاهرة العنف الأسري، يتطلب تضامناً جهوداً مختلفاً قطاعات المجتمع، لبناء استراتيجيات، وآليات تكفل تغيير الأنماط الاجتماعية السائدة حول هذه الظاهرة. ونرى في مركز المرأة للإرشاد

القانوني والاجتماعي، أن إحدى أهم هذه الاستراتيجيات، تتمثل في توفير الإطار القانوني المناسب، من خلال تبني قانون خاص بحماية الأسرة الفلسطينية من العنف الأسري.

وتتضمن القوانين العقابية السارية في **الأراضي الفلسطينية،** تمييزاً واضحاً ضد المرأة، وتحرمها من بعض حقوقها، بما فيها الحق في الحماية من العنف، كما أن **هذه القوانين، تخلو** في أحكامها من الإجراءات الوقائية، التي تمنع العنف وتحول دون وقوعه. وانطلاقاً من هذا الواقع، فقد بدأ التفكير الجدي بالعمل من أجل، سن قانون خاص بحماية الأسرة من العنف، وخاصة الأطفال والنساء، بحيث يتخطى هذا القانون نطاق المألوف والسائد من حيث عمومية القوانين وتجردها، ويأخذ بعين الاعتبار، اختلاط الجانب القانوني بالطابع الاجتماعي لقضايا العنف داخل الأسرة.

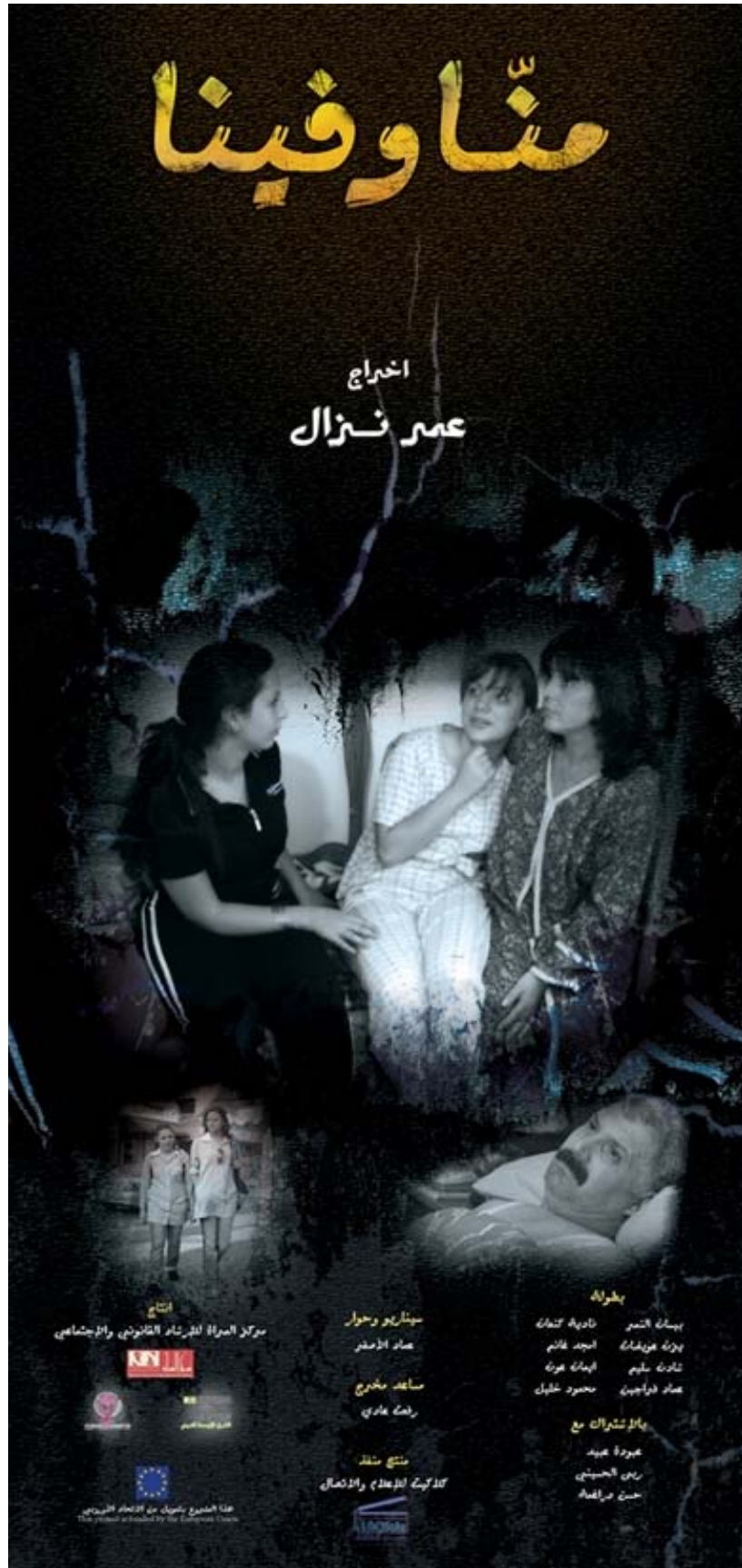
ويستهدف القانون المقترح، وضع نصوص تحمل طابع الإلزام القانوني والمرونة الاجتماعية، بما يلبي حاجة النساء والأطفال المعنفين، **ويضمن** قواعد الخصوصية والسرية اللازمين للحفاظ على الأسرة من خطر التفكك الذي قد يترتب على التدخل القانوني المجرد. كما ينبغي أن تتبنى نصوصه عقوبات تهدف إلى الردع الاجتماعي، **دون أن تغفل** أهمية الإصلاح والتأهيل التي تستهدف مرتكبي العنف وضحاياه، وذلك ضمن عملية تراكمية تسعى إلى الحد من ظاهرة العنف بصورة حاسمة على المدى البعيد.

واستناداً إلى هذا، بادر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى تنظيم هذه الحملة، بالتعاون مع برنامج غزة للصحة النفسية- مشروع الصحة النفسية للمرأة، وعدد من المؤسسات الشريكة في الدول العربية المجاورة (مصر، الأردن ولبنان). **وقد تم** خلال العام 2008 إنجاز عدد من الأنشطة والفعاليات المحلية في الضفة والقطاع، كتنظيم لقاءات، وورش توعية، حول أهمية وجود مثل هذا القانون، كما تم إنتاج فيلم "منا وفينا"، **وتوجت جهود المركز على هذا الصعيد** خلال العام 2008 بمؤتمر عام نظم تحت عنوان: **"نحو تبني قانون خاص لحماية الأسرة من العنف"**، **هدَفَ** التعريف بمسودة قانون حماية الأسرة من العنف، والتشبيك، وبناء العلاقات مع ذوي الاختصاص، من الجهات الرسمية والأهلية من أجل الضغط على صناع القرار في سبيل سن هذا القانون.

فيلم "منا وفينا" .. كسر للمحرمات على النقاش

مناو فينا

اخراج
عمر نزال



انتاج
مركز المرأة للدراسات والتوثيق والإعلام

KWJ



www.kwj.org

مركز المرأة للدراسات والتوثيق والإعلام

سيناريو وسوار
عمار الأمير

مساعدة مخرج
رندة عازي

منتج منفذ
كلية الإعلام والاتصال



بطولة

هبة التميمي ناديا كندك
بزنه هنديك ايمن فائق
شادى سليم هدى هوى
عمار فرجين محمود شبل

بالاشتراك مع

مودة ميديا
ريش الحسيني
حسن مراد

هذا المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي
This project is funded by the European Union



متى سنتخلى عن عادة جلد الضحية، دون سماع صوتها ومعرفة حقيقة ما جرى معها؟! هل يمكن لأي منا، أن يتخيل نفسه، وقد تعرض لموقف **بمثل هذه القسوة**، أن تكون أخته، أو ابنته، ضحية للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي؟

هل يمكن إثارة نقاش بناء حول ما يعتبره المجتمع محرمات لا يجوز الاقتراب منها؟ وكيف؟

"**منا وفينا**"، هو عنوان فيلم درامي، أنتجه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إستنادا إلى تجربة، **تجاوزت 15 عاما** من العمل مع ضحايا العنف والاعتداءات من النساء والفتيات. **وجاء إنتاج** هذا الفيلم بهدف تسليط الضوء على هذه القضايا، **التي لا زال المجتمع، يفضل** عدم خوض نقاش في تفاصيلها، أو الوقوف عندها، **كشرط اولي و اساسي للتحرك نحو العلاج.**

ويحاول مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، من خلال هذا الفيلم، إثارة نقاش وجدل عام، وإخراج موضوع العنف والاعتداءات الجنسية، التي تتعرض لها بعض النساء والفتيات، من ظلام الغرف المغلقة، والتقاليد البالية، إلى طاولة البحث والنقاش، لخلخلة أسس المفاهيم والعادات السائدة بهذا الخصوص، والعمل تالياً، من أجل استبدالها، بمفاهيم موضوعية وإنسانية، تقوم على تفهم الضحية وحمايتها، بدلا من لومها وتجريمها **كما يجري في معظم الأحيان.**

ويعتبر **فيلم "منا وفينا" أحد** أهم الأدوات، التي يتم استخدامها، ضمن مشروع مسودة قانون حماية الأسرة من العنف **من قبل مركز المرأة، الذي يعمل على ذلك** ضمن شراكة إقليمية تنفذ بالتعاون مع برنامج الصحة النفسية/مشروع الصحة النفسية للمرأة/غزة، وبعض الدول العربية (مصر، الأردن، لبنان)، **كجزء من وسائل الضغط الهادفة الدفع باتجاه سن قوانين لحماية الأسرة/ المرأة من العنف الأسري.**